ستار الخفاجي*: سياسة ترامب تثير عملية سباق التسلح في العالم

ترامب وحلف الناتو: عودة الجدل حول تقاسم الأعباء

منذ وصـــول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الســـلطة، برزت حالة من القلق داخل دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ليس فقط بسبب تصريحاته المتكررة حول ضرورة زيادة الإنفاق العسكري، بل أيضًـا بسـبب نبرته الصـدامية التي حملت في طياتها تهديدًا ضـمنيًا بزعزعة التزامات الولايات المتحدة تجاه الحلف. فقد شـدّد ترامب مرارًا على أن على الدول الأعضـــاء رفع إنفاقها الدفاعي إلى ما لا يقل عن 3% من ناتجها المحلي الإجمالي، وفي تصريح آخر 4% معتبرًا أن واشنطن تتحمل النصيب الأكبر من الأعباء المالية دون مقابل عادل.

وزاد المشـــهد تعقيدًا مع تصـــريحات نائب الرئيس، جيمس ديفيد فانس، الذي أعرب عن رفضه لمزيد من الدعم الأمريكي لأوكرانيا. هذه المواقف أثارت تساؤلات جوهرية حول مستقبل التوازن داخل الحلف، في ظل بيئة أمنية أوروبية مضطربة بفعل الحرب الروسية الأوكرانية.

صحيح أن دول الناتو رفعت بالفعل مستوى إنفاقها الدفاعي خلال الأعوام الأخيرة، إلا أن الأرقام تكشـف تفاوتًا كبيرًا بين الأعضـاء. ففي حين تخصـص بولندا وإسـتونيا نسـبًا مرتفعة نسـبيًا من ناتجهما المحلي (4.1% و3.4% على التوالي)، ما يعكس إدراكهما المباشـر للخطر الروسـي، نجد أن دولًا مثل إسـبانيا والبرتغال لا تزال بعيدة عن مسـتوى الطموح الأمريكي، بإنفاق لا يتجاوز 1.3% و1.6% على التوالي. هذا التفاوت يعكس الانقسام بين الدول الواقعة على خطوط التماس مع روسيا، والتي تظن ان التهديد وجوديًا لها، وبين الدول الواقعة في الغرب الأوروبي التي تنظر إلى المسألة ببرود نسبي.

من وجهة نظر ترامب، يظل هذا الواقع غير مقبول؛ الولايات المتحدة، وفق أرقامه، تتحمل ما يقارب 70% من نفقات الناتو، وقد أنفقت في عام 2019 نحو 4.3% من

ناتجها القومي على الدفاع، مقابل متوســـط أوروبي لم يتجاوز 1.55%. هذه المعادلة، في رأيه، تكرس اعتمادًا أوروبيًا مفرطًا على المظلة الأمريكية، وتحوّل الحلف إلى عبء على واشنطن أكثر منه شراكة متوازنة.

تحليل هذه المواقف يقود إلى استنتاج مهم: ترامب يعمل على اعادة صياغة علاقة أمريكا مع الناتو برمتها. فهو يرى أن على أوروبا أن تتحمل مسـؤولية أكبر عن أمنها، حتى لو أدى ذلك إلى تضاعف الإنفاق العسكري وازدهار تجارة السلاح عالميًا. لكن في المقابل، هذا التوجه يثير مخاوف من أن يؤدي الضـغط الأمريكي إلى شـرخ داخل الحلف، وربما إلى دفع بعض الدول الأوروبية نحو تعزيز استقلالها الدفاعي بعيدًا عن المظلة الأمريكية.

بكلمات أخرى، موقف ترامب يعكس رؤية اســـتراتيجية أوســـع: عالم متعدد الأقطاب، تتحمل فيه كل قوة إقليمية نصـيبها من الأعباء الأمنية، دون الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة.

تصاعد الإنفاق العسكري العالمي واستفادة شركات السلاح الأمريكية

من اللافت أن أكثر من ثلثي مشـتريات الدفاع الأوروبية، والبالغة نحو 140 مليار دولار خلال العامين الماضـيين، جاءت من الشـركات الأمريكية. ويعكس ذلك اسـتمرار تبعية أوروبا للمجمع الصـناعي العسـكري الأمريكي، فضـلًا عن تأثير الضـغوط التي مارسـها الرئيس دونالد ترامب على شركاء واشنطن في الناتو زيادة موازنتها الدفاعية.

اسـتجابةً لهذه الضـغوط، أعلنت عدة دول أوروبية عن خطط لرفع إنفاقها العسـكري. فقد كشـــف رئيس الوزراء البريطاني عن نية حكومته رفع الإنفاق الدفاعي إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، في محاولة لمعالجة الانتقادات الغربية التي طالما وُجهت للقوات المسلحة البريطانية بشأن ضعف التمويل وتراجع مستوى الجاهزية والتجهيز.

أما بولندا، فقد أعلن رئيسها تخصيص 4.7% من ناتجها المحلي ـــ ما يقارب 30 مليار يورو ـــ للدفاع، في حين أكدت ألمانيا أنها بصدد رفع إنفاقها العسكري إلى نحو 3.6% من ناتجها المحلي. هذه الخطوات تمثل توجهًا متصاعدًا للضغط على بقية الأعضاء من أجل رفع نسب إنفاقهم الدفاعي، في انسجام مع الرؤية الأمريكية.

وكان تقرير للناتو قد أشار في صيف العام الماضي إلى أن إنفاق ألمانيا الدفاعي بلغ 6.9 مليار يورو فقط، أي ما يعادل نحو 1.2% من ناتجها المحلي آنذاك، وهو ما يعكس فجوة كبيرة بين الالتزامات المعلنة والواقع الفعلي للإنفاق.

وســـبق وأن أعلن الأمين العام لحلف الناتو في لقاء له في Chatham House نية الناتو بزيادة حجم الإنفاق بنسـبة 6% من إجمالي الدخل القومي في حين صـادق مؤتمر الناتو المنعقد في ان تكون النســـبة 5% من إجمالي الإنفاق بحلول عام 2035. وقد رحب ترامب بهذا القرار اســـتجابة لرغباته مشـــيداً بقمة الحلف في لاهاي أنها كانت " رائعة وخطوة تاريخية٠"

هذا التصاعد في الموازنات الدفاعية انعكس مباشرة على أرباح شركات السلاح العالمية. فوفقًا لتقرير مجلة أخبار الدفاع، شهدت تسع من أكبر عشر شركات سلاح في العالم نموًا في إيراداتها خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، بزيادة قدرها 4.2%، وذلك استنادًا إلى بيانات المعهد الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).

وفقاً للبيانات التاريخية لآخر عشر سنوات (2014-2024) تجاوزت إيرادات أكبر مئة شركة أسلحة في العالم من مبيعات الأسلحة والخدمات العسكرية 5.3 تريليون دولار٠

وبيّن التقرير الســـنوي للمعهد أن الإنفاق العســـكري العالمي في عام 2023 بلغ نحو 2.443 تريليون دولار، بزيادة 6.8% عن عام 2022، وهو مؤشـــر واضـــح على التداعيات المباشرة لتدهور الأمن والسلام على المستوى الدولي. وقد ارتفع هذا الإنفاق في عام 2024 إلى أكثر من 2.5 تريليون دولار.

مما يعني ان الإنفاق قد ازداد ســـنوياً على مدار عقد كامل بنســـبة 37% بين عامي 2015-2024 حسب تقرير المعهد الدولي لأبحاث السلام

والذي أضـاف ايضـاً " أن الشـرق الأوسـط يظل جزءًا أسـاسـيًا من موجة ارتفاع الإنفاق العسـكري في العالم، حيث واصـلت الدول العربية الكبرى السـير في الاتجاه نفسـه. ففي السـعودية ارتفعت المشـتريات العسـكرية بنسـبة 27% بين عامي 2012 و2016 خلال حرب اليمن، وذهب معظمها (82%) الولايات المتحدة، التي زودت المملكة بـ97 مقاتلة F-15، و 8 منظومات باتريوت، وآلاف القنابل الموجهة. وبذلك احتلت الســـعودية المرتبة الثانية عالميًا بعد الهند من حيث صـفقات السلاح، بحصـة بلغت 11% من السوق العالمية.

أما الإمارات، فرغم تراجع إنفاقها بنسبة 41%، فإنها ما زالت من كبار المنفقين، خاصة بعد صـفقة شـراء 80 مقاتلة رافال من فرنسـا الموقعة عام 2021، والتي سـتُسـلَّم بحلول 2027. وفي قطر، قفزت البلاد من المرتبة 22 إلى الســـادســـة عالميًا في الإنفاق على

التسلح، مع انتظار تسلّم 28 مقاتلة F-18 و109 دبابات أميركية، إضافة إلى 26 مقاتلة تايفون من إيطاليا.

أما معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، وهو أحد أبرز مراكز الدراسات في هذا المجال، فواصل تصنيف الدول وفق مؤشر السلام العالمي استنادًا إلى ثلاثة معايير أساسية: شعور المواطنين بالأمان، ومستوى الصراعات الداخلية والخارجية، وحجم العسكرة في الدولة. وتكشف هذه المعايير عن العلاقة العكسية بين تصاعد عسكرة الدول وتراجع مستويات السلام فيها.

تصاعد العسكرة والصراعات

- شهد العام 2023 ارتفاعًا في متوسط العسكرة العالمي، بالتزامن مع زيادة عدد المواجهات المسلحة وارتفاع عدد ضحايا الحروب من 153 ألفًا في 2022 إلى 171 ألفًا في 2023.

- أوكرانيا تجاوزت إسرائيل لتصبح الدولة الأكثر عسكرة عالميًا، في حين تراجعت إسرائيل للمركز الثاني بعد أن حافظت على الصدارة بين عامي 2006 و 2021.
- ربما عادت إسرائيل تتبوأ المركز الأول بعد حربها على غزة.
- يسجل العالم اليوم 56 مواجهة نشطة، وهو الرقم الأعلى منذ الحرب الباردة، فيما تراجعت نسبة الصراعات التي تنتهي بانتصار حاسم من 49% في سبعينيات القرن الماضي إلى 9% فقط في العقد الأخير. أما الصراعات التي تنتهي باتفاق سلام فانخفضت من 23% إلى 4%.

تراجع مؤشر السلام العالمي

- انخفض متوسط مؤشر السلام العالمي في 2023 بنسبة 0.5% مقارنة مع 2022، وهو التراجع الثاني عشر خلال آخر 16 عامًا.
- تراجع وضع السلام في 97 دولة، وهو الرقم الأعلى منذ بدء قياس المؤشر قبل 18 عامًا.
- واصلت آيسلندا تصدرها للمؤشر منذ 2008، تلتها إيرلندا، أستراليا، نيوزيلندا، سنغافورة وسويسرا.

- في المقابل، جاءت اليمن في المركز الأخير (163)، تبعتها السودان، جنوب السودان، أفغانستان، أوكرانيا (159)، روسيا (157)، سوريا (156)، وإسرائيل (155).

ازدهار صناعة السلاح

- مع تصاعد التوترات، ازدهرت تجارة السلاح عالميًا. فقد سجلت 9 من أصل 10 شركات سلاح كبرى نموًا في إيراداتها عام 2023 مقارنة بـ 2022.
- بلغت مبيعات أكبر 100 شركة سلاح وخدمات عسكرية 632 مليار دولار، بزيادة 4.2% عن العام السابق، وفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.
- عمليات الدمج بين الشركات الكبرى عززت سيطرتها على الأسواق، خصوصًا في مجالات الطائرات القتالية المتطورة، الصواريخ الأسرع من الصوت، وحلول الأمن.

خلاصة:

العالم يشهد سباقًا متصاعدًا نحو التسلح، في ظل تراجع فرص التسويات السلمية وتزايد الطلب على الأسلحة التقليدية والمتطورة. وبينما تكسب الشركات الأصغر حصة متزايدة بفضل مرونتها، تواصل الصين توسيع نفوذها في سوق السلاح العالمي، في وقت يشهد فيه مؤشر السلام تراجعًا متسارعًا، ما ينذر بمستقبل أكثر عسكرة واضطرابًا.

سباق التسلح يتسارع والعالم أقل سلمًا

العالم اليوم أكثر عسكرة وأقل سلمًا من أي وقت مضى. هذا ما تكشفه أحدث بيانات المركز الدولي لأبحاث الصراعات في بون – ألمانيا، التي رصدت ارتفاعًا جديدًا في معدلات العسكرة خلال عام 2023، بالتزامن مع تصاعد النزاعات المسلحة وتراجع فرص التسويات السلمية.

عالم يغرق في المواجهات

ارتفع عدد ضحايا الحروب من 153 ألفًا عام 2022 إلى 171 ألفًا في 2023، فيما يسجل العالم 56 صراعًا نشطًا، وهو الرقم الأعلى منذ الحرب الباردة. الفارق أن حروب اليوم لا تحسم كما كان في الماضي؛ ففي سبعينيات القرن الماضي كان نصف النزاعات ينتهي بانتصار واضح، أما الآن فلا يتجاوز الحسم 9%. أما التسويات السلمية فقد تراجعت من 23% إلى 4% فقط.

مؤشر السلام في تراجع

مؤشر السلام العالمي سجل في 2023 انخفاضًا جديدًا بنسبة 0.5%، وهو التراجع الثاني عشر خلال الـ16 عامًا الأخيرة. تواصل آيسلندا تصدر القائمة منذ عام 2008، بينما جاءت اليمن في المرتبة الأخيرة، تلتها السودان وجنوب السودان وأفغانستان وأوكرانيا وروسيا وسوريا وإسرائيل.

تجارة السلاح... الرابح الأكبر

ورغم هذا التدهور في السلام، فإن صناعة السلاح تزدهر. فقد بلغت مبيعات أكبر 100 شركة سلاح في العالم 632 مليار دولار في 2023، بزيادة 4.2% عن العام السابق، وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

الشركات الأصغر بدت أكثر استفادة من الطلب المرتفع المرتبط بالحرب في غزة وأوكرانيا والتوترات في شرق آسيا، حيث سجلت 75% منها زيادة في المبيعات، في وقت لم تحقق فيه شركات عملاقة مثل لوكهيد مارتن الأميركية سوى نمو متواضع.

من الحرب الباردة إلى الحروب الحديثة

الصورة العامة تشير إلى عالم يزداد عسكرة كل عام، فيما تتقلص فرص الحلول السياسية. من الحرب الباردة إلى الحروب الحديثة، يتحول الصراع إلى سباق محموم نحو التسلح، حيث يزداد الإنفاق على الأمن وتتراجع مؤشرات السلام. وبينما تواصل القوى الكبرى الاستثمار في أسلحة متطورة، يبدو أن الرابح الوحيد هو صناعة السلاح، فيما يدفع المدنيون ثمنًا متزايدًا من الدماء والخراب.

4 أيلول/سبتمبر 2025

المصادر: وكالات الأنباء والتقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)

* اقتصادي مقيم في المهجر.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
http://iraqieconomists.net/